الخطة الوطنية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

لتنفيذ القرار (1325) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

2021-2024

الخطة الوطنية

لدولة الإمارات العربية المتحدة

لتنفيذ القرار (1325) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

2021-2024

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك
H.H. SHEIKHA FATIMA BINT MUBARAK
Mother of the Nation

صاحب السمو

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
وحاكم إمارة أبوظبي

صاحب السمو

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس
مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

لقد تضافرت جهود دولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام، وذلك وفق رؤية ثاقبة وتكاملية للقيادة الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، ذلك ضمن سياق حماية المرأة وتعزيز أدوارها في بناء الأمن والسلام في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة العربية والعالم سعياً لتحقيق الركائز الأربع لأجندة المرأة والأمن والسلام وهي:

1. **المشاركة.**
2. **الوقاية**
3. **الحماية.**
4. **اغاثة والتعافي.**

وقد أسفرت هذه الشراكة بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تحقيق عدد من الإنجازات ذات الصلة بقضايا المرأة. وفي هذا السياق، تم التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الدفاع والاتحاد النسائي العام، حيث أكملت **أكثر من 300 امرأة** من بلدان مختلفة البرنامج التدريبي حول عمليات حفظ السلام. تضمنت **الدفعة الأولى 134 امرأة من سبع دول عربية** وكان التدريب في مدرسة خولة بنت الأزور العسكرية للنساء في أبو ظبي. حيث أكملوا ثلاثة أشهر من التدريب العسكري الأساسي وأسبوعين في عمليات حفظ السلام. بعد ذلك، اتفقت حكومة الإمارات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على توسيع نطاق المشاركة لتشمل دولًا من إفريقيا وآسيا حيث أن **المجموعة الثانية ضمت 180 امرأة من 11 دولة أفريقية وآسيوية وعربية**. وتأتي الخطة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2021 – 2024لتنفيذ القرار (1325) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حجر الزاوية للتعاون والتي حظيت باهتمام رسمي ومجتمعي حيث شارك في إعدادها عدد كبير من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ذات الصلة المباشرة بجدول أعمال المرأة والأمن والسلام.

يولي الاتحاد النسائي العام باعتباره المظلة العليا المعني بتمكين المرأة في الدولة مسؤولية إدارة تنظيم الاتصالات والمشاورات والمناقشات والحوارات واللقاءات لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام بين الشركاء بالتعاون مع مكتب الاتصال لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدول الخليج العربية في أبوظبي لتتكلل تلك الجهود بوضع خطة وطنية للفترة 2021- 2024 تعمل على استحداث بيئة حساسة للنوع الاجتماعي وتحفز سائر الجهات ذات الصلة للعمل الجاد لحماية النساء من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي أو أشكال العنف الأخرى التي تتعرض لها النساء خاصة أثناء الحروب والنزاعات المسلحة. **وتم اعداد هذا التقرير من قبل الجهات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يتماشى مع قوانين ولوائح الدولة.**

إن استكمال مسيرة التمكين السياسي ومراكز صنع القرار للنساء وتعزيز أدوارهن في بناء الأمن والسلام في دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارهن عناصر فاعلة في عمليات السلام سيمكنهن من مواصلة أدوارهن الفاعلة لضمان احترام حقوق المرأة وتحديد أنماط واتجاهات الانتهاكات التي تتعرض لها النساء خلال النزاعات وتلبية الاحتياجات المختلفة للنساء خلال مرحلة النزاع وما بعد النزاع.

إن تضافر الجهود الوطنية والدولية في دعم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال البرامج الوطنية والدولية لهو أمر بالغ الأهمية، وهو ضروري لتحقيق محاورها الأساسية، ويُعد استكمالًا لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة المستمرة لتحقيق التمكين السياسي للمرأة الإماراتية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بمواصلة دورها الريادي وتعاونها مع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتميز في نشر ثقافة السلام وتحقيق الأمن وتعزيز دور النساء في عملية بناء السلام، ولكون النساء الطرف الأكثر تضرراً بالنزاعات فإن مشاركتهن في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن يعني بناء السلام في مجتمعاتهن والمساهمة في وقاية جميع مكونات المجتمع وحمايتها وإغاثتها وتعافيها لاسيما النساء، لكون النساء هن الأعرف باحتياجات النساء والأطفال.

فاطمة بنت مبارك
H.H. SHEIKHA FATIMA BINT MUBARAK
Mother of the Nation

المحتويات

1	**دولة الامارات العربية المتحدة : السياق الوطني** • **السياق التاريخي**	13
2	**الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في دولة الامارات العربية المتحدة** • الاتحاد النسائي العام • مجلس التوازن بين الجنسين	19
3	**المرأة الإماراتية**	25
4	**أهداف الخطة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة**	41
5	**قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن**	45
6	**التهديدات الأمنية الناشئة وجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن**	49
7	**الملاحق** • ملحق رقم (1): الإطار المنطقي لخطة العمل الوطنية • ملحق رقم (2): الإطار المنطقي – على الصعيد الأنشطة • ملحق رقم (3): خطة الاتصال	57

دولة الإمارات العربية المتحدة:

السياق الوطني

السياق التاريخى

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971 كدولة اتحادية تتكون من اتحاد سبع إمارات وهي أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة. تقع الدولة في قارة آسيا في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية، ويحدها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ومن الشرق خليج عمان.

حدد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة أهداف ومقومات الاتحاد، حيث بين أن الاتحاد يمارس السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء، وتمارس الإمارات السبع السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى الدستور، ويعتبر شعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

نص الدستور على تقسيم الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية حيث حصرت المادة (120) من الدستور اختصاصات السلطات الاتحادية في التشريع والتنفيذ، وحددت المادة (121) من الدستور الاختصاصات التي تنفرد بها السلطات الاتحادية ناحية التشريع، أما ماعدا هذه الاختصاصات فتتولاه الإمارات الأعضاء.

بموجب الدستور تتكون السلطات الاتحادية

في الإمارات العربية المتحدة من:

المجلس الأعلى للاتحاد

هو السلطة العليا في الدولة، ويتشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في إماراتهم، في حال غيابهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس. ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد برسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.

رئيس الاتحاد ونائبه

ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد، من بين أعضائه، رئيساً للاتحاد ونائباً للرئيس، ويمارس رئيس الاتحاد بموجب الدستور عدداً من الاختصاصات أهمها: رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد وإدارة مناقشاته، توقيع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصادق عليها المجلس الأعلى للاتحاد ويصدرها، تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ونائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناءً على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب.

مجلس الوزراء

يتكون مجلس وزراء الاتحاد من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء، ويتولى مجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى، تصريف جميع الشئون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب الدستور والقوانين الاتحادية، حيث يمارس بوجه خاص عدداً من الاختصاصات ومن أهمها، متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج، اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي، إعداد مشروع الميزانية الاتحادية والإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة لها الدولة .

بموجب الدستور تتكون السلطات الاتحادية

في الإمارات العربية المتحدة من:

المجلس الوطني الاتحادي

يتشكل **من 40 عضواً** من الإمارات الأعضاء موزعة كما يلي: أبو ظبي 8 مقاعد دبي 8 مقاعد الشارقة 6 مقاعد رأس الخيمة 6 مقاعد عجمان 4 مقاعد أم القيوين 4 مقاعد الفجيرة 4 مقاعد. وتعرض مشروعات القوانين الاتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية على المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها، كما تتولى الحكومة إبلاغ المجلس الوطني بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي توقعها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة، مشفوعة بما يناسب من بيان. وللمجلس الوطني الاتحادي أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشئون الاتحاد وأن يعبر عن توصياته.

القضاء الاتحادي

نصت المادة 94 من الدستور أن العدل أساس الملك وأكدت استقلال السلطة القضائية فلا سلطان على القضاة إلا للقانون وضمائرهم في تأدية وظائفهم. يتكون النظام القضائي الاتحادي من محاكم اتحادية ابتدائية ومحاكم اتحادية استئنافية تتنوع اختصاصاتها في القضايا المدنية والتجارية، القضايا الجنائية، القضايا الإدارية، القضايا الشرعية. بالإضافة إلى محكمة اتحادية عليا تتشكل من رئيس وعدد من القضاة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه، وتختص بعدد من الاختصاصات التي أسندها إليها الدستور في المادة 99 منها بحث دستورية القوانين الاتحادية وتفسير أحكام الدستور والنظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد.

بالإضافة إلى القضاء الاتحادي يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة قضاء محلي، حيث نصت المادة 104 من الدستور على انه :" **تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل إمارة جميع المسائل القضائية التي لم يعهد بها للقضاء الاتحادي بمقتضى أحكام الدستور** " ويطبق القضاء المحلي أحكام الدستور والقوانين الاتحادية والقوانين المحلية التي لا تتعارض مع أحكام الدستور والقوانين الاتحادية، والقضاء المحلي على 3 درجات، ابتدائي واستئناف وتمييز وذلك دون الإخلال باختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بموجب الدستور. كما نص الدستور على أن يكون للاتحاد نائب عام يرأس النيابة العامة الاتحادية التي تتولى الادعاء في الجرائم المرتكبة بموجب قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الاتحاديين. كما تم تشكيل مجلس التنسيق القضائي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم377 / لسنة 2007 برئاسة معالي وزير العدل وعضوية رؤساء ومدراء الأجهزة القضائية الاتحادية والمحلية بالإضافة إلى مدراء المعاهد القضائية في الدولة، ويختص المجلس بتفعيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين القضائيين الاتحادي والمحلي ودراسة المشكلات والتحديات المشتركة في القضائيين واقتراح الحلول المناسبة لها والعمل على توحيد المبادئ القانونية والأحكام التي تصدر في القضايا المماثلة المنظورة أمام القضائيين.

الآليات
الوطنية المعنية بالمرأة
في دولة الامارات العربية المتحدة

الاتحاد النسائي العام
GENERAL WOMEN'S UNION

تأسس الاتحاد النسائي العام برئاسة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك في 27 أغسطس عام 1975، ليكون بمثابة الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بقضايا المرأة وتمكينها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعتبر المظلة الرسمية التي تدعم جهود الدولة تجاه قضايا المرأة في مختلف المحافل المحلية والإقليمية والدولية.

مجالات العمل:

1- المساهمة في رسم السياسات المتعلقة بالمرأة

يعمل الاتحاد النسائي العام على مراجعة السياسات العامة المتعلقة بالمرأة واقتراح التعديلات اللازمة لتمكين المرأة، وتحديد الأولويات والخطط والمبادرات، والمشاركة في رسم الخطط الوطنية للتنمية الشاملة المستدامة والخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون وقضايا المرأة.

2- بناء قدرات المرأة

بتوجيه من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، يولي الاتحاد النسائي العام اهتماماً بمسألة بناء قدرات المرأة وتنمية ومهاراتها لتمكينها من المشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة مما يساهم في ادماجها في كافة المجالات وعلى كافة المستويات.

3- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة بقضايا المرأة

تعتبر البحوث والدراسات العلمية المتخصصة بشؤون المرأة الركيزة الأساسية لكثير من أنشطة الاتحاد النسائي العام، لما توفره من بيانات ومؤشرات تعكس واقع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وانعكاساتها على المرأة والأسرة والمجتمع، وإعداد الخطط الاستراتيجية والبرامج والمبادرات والسياسات الواجب تنفيذها.

4-مراجعة واقتراح تعديل التشريعات التي تخص المرأة

يعمل الاتحاد النسائي العام على مراجعة التشريعات المعمول بها وأية مشاريع قوانين وأنظمة أخرى متعلقة بالمرأة، واقتراح التشريعات اللازمة حسب المستجدات بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

5- اعداد الاستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة والاشراف على تنفيذها ومتابعتها وتقييمها

يقوم الاتحاد النسائي العام بإعداد الاستراتيجيات الوطنية التي تشكل منهاج عمله، كما يعمل مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة على ادماج هذه الاستراتيجيات بخططها وبرامجها، ويتابع تنفيذها معهم بشكل دوري من خلال تقديم المشورة والخبرات الفنية اللازمة، كما يقوم بتقييم الإنجازات وفق المؤشرات المعتمدة عند اعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم المحرز. والعمل على وضع الحلول لأي صعوبات قد تواجه الجهات المعنية بتشاركية.

6- المساهمة في بناء قدرات المؤسسات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بحقوق المرأة

يعمل الاتحاد النسائي العام على بناء قدرات المؤسسات النسائية العاملة في مجال تمكين المرأة ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بحقوق المرأة لتمكينها من أداء مهامها وتنفيذ

7- تمثيل المرأة والمؤسسات النسائية محلياً وعربياً وعالمياً

يعتبر الاتحاد النسائي العام مظلة العمل النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك فهو يعمل على تمثيل المرأة الإماراتية في المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات ذات الصلة بقضايا المرأة محلياً وعربياً وعالمياً، ويساهم بفعالية في اللجان المعنية بالمراجعة والتصديق على الاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة بالإضافة إلى إعداد تقارير الدولة المرفوعة إلى المنظمات الإقليمية والدولية بشأن حقوق المرأة.

8- بناء الشراكات المحلية والعربية والدولية

عمل الاتحاد النسائي العام على بناء الشراكات الفاعلة والتشبيك المنظم مع المؤسسات الوطنية الرسمية وغير الرسمية والمنظمات العربية والاسلامية والدولية المعنية بشؤون وقضايا المرأة، وممارسة دور وطني ذو ابعاد متعددة يشمل: العمل بشكل منهجي منظم للنهوض بواقع المرأة ومعالجة قضاياها، وتمكينها وادماجها في مختلف المجالات، واحداث تغييرات إيجابية في اوضاعها وتطويرها.

عمل الاتحاد النسائي العام منذ تأسيسه بالشراكة مع مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني على إدماج احتياجات المرأة في التنمية في **خطتين استراتيجيتين** الأولى كانت في عام 2002 – 2014 والثانية في 2015-2021 وتعتبران من أهم المبادرات والمشاريع التي أطلقهما الاتحاد النسائي العام و لهما الفضل في التحول الجذري في ملف تمكين المرأة ، حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة خليجية تطلق استراتيجية وطنية لتقدم المرأة عام 2002، وقامت بتحديثها بمسمى الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة للفترة 2015-2021؛ التي توفر إطار عمل مرجعي للمؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطلاق المبادرات الداعمة للمرأة. كبرنامج وطني يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في مؤسسات الدولة واعتماد السياسات و الآليات المناسبة لضمان مكاسب في الحقوق وإدماج احتياجات المرأة في التنمية وبشكل فاعل في خطط واستراتيجيات الدولة وقد نالت المرأة الإماراتية بجدارة العديد من الحقوق والمكتسبات التي جعلتها نموذجاً عربياً وعالمياً يُحتذى به.

أطلق الاتحاد النسائي العام منذ تأسيسه في عام 1975 حزمة من المشاريع والمبادرات التي كان لها الأثر الواضح في القفزة النوعية التي يشهدها ملف تمكين المرأة من بينها مشروع المبادرات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي أطلقه الاتحاد النسائي العام في 8 مارس 2006 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد ترجمت جهود الاتحاد النسائي العام في صدور قرار مجلس الوزراء بتأسيس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين عام 2015.

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين
UAE GENDER BALANCE COUNCIL

تأسس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في عام 2015، وهو جهة اتحادية معنية بوضع جدول أعمال التوازن بين الجنسين وتنفيذها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتمثل أهداف المجلس في تقليص الفجوة بين الجنسين في جميع القطاعات الحكومي، والسعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في مراكز صنع القرار، وتعزيز وضع دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية في مجال المساواة بين الجنسين. أطلق المجلس مبادرات ومشاريع رائدة تهدف لتعزيز التوازن بين الجنسين في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تمكين دولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح نموذجًا عالميًا للتوازن بين الجنسين.

ومن أهم المبادرات التي أطلقها المجلس اصدار " دليل التوازن بين الجنسين - خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة " في عام 2017، ويُعد الدليل الأول من نوعه على مستوى العالم. ويشمل الدليل الصادر عن المجلس بوصفه أداة مرجعية لتحقيق التوازن بين الجنسين في المنطقة خمسة مجالات عمل رئيسية، والتي تتضمن الالتزام والمراقبة، وتطبيق سياسات وبرامج تراعي التوازن بين الجنسين، وتعزيز إشراك كادر الموظفين في تحقيق التوازن بين الجنسين، وتعزيز التوازن بين الجنسين في المراكز القيادية، واستخدام التواصل الذي يراعي النوع الاجتماعي.

المرأة الإماراتية

أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام يوم المرأة الإماراتية في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يصادف **28 أغسطس** من كل عام، كتأكيد على دور المرأة في المجتمع ودورها الكبير في تشكل هوية مجتمع الإمارات وقدرتها على تخطي كافة المعوقات لتحقق مكاسب فاقت التوقعات.

يعتبر يوم المرأة الإماراتية مناسبة وطنية مهمة للاحتفال بإنجازات المرأة الإماراتية التي استطاعت أن تحقق مكاسب ومنجزات فاقت التوقعات خلال فترة وجيزة واستطاعت أن تتميز في أدائها المتقدم في كافة القطاعات والتي استطاعت أن ترصدها الخطة الاستراتيجية الأولى للفترة من 2002- 2014 وتشابكت مع الخطة الثانية حتى أصبحت المرأة الإماراتية الأيقونة المتميزة لمجتمع الإمارات. حققت المرأة الكثير من المكاسب والإنجازات عن جدارة واقتدار في كل القطاعات والمجالات ومختلف المستويات، وتنوع أدائها على مر السنوات على النحو التالي:

التنافسية

بحسب المعايير التي تضعها منظمة الأمم المتحدة، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً في مؤشر المساواة بين الجنسين لعام 2022، وارتقى أداء الدولة في التقرير إلى المرتبة 68 عالميا في المؤشر العام لهذا التقرير العالمي متقدمة 4 ماركز في عام واحد، حيث كانت في المركز 72 عالميا خلال عام 2021، وحصولها على المركز الأول عالمياً في 5 مؤشرات فرعية ضمن تقرير الفجوة بين الجنسين، وهي معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي، معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي، ومعدل التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي، ونسبة النوع الإجتماعي عند الولادة، وتصدرت دولة الإمارات الدول العربية في نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية.

كما احتلت الدولة المرتبة الأولى في حقوق الملكية بين الجنسين وفق تقرير مؤشر الازدهار، وقد رفعت نسبة النساء في مجلس الوزراء ليضم المجلس بين أعضائه 9 وزيرات، أي ما نسبته **28 %** من عدد الوزراء، وكذلك تحسن نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية الأخرى كما أن المرأة الإماراتية تمثل نسبة كبيرة في سوق العمل والوظائف التخصصية ووظائف المستقبل، واحتلت المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر المساواة في الأجور بين الجنسين في العمل الواحد.

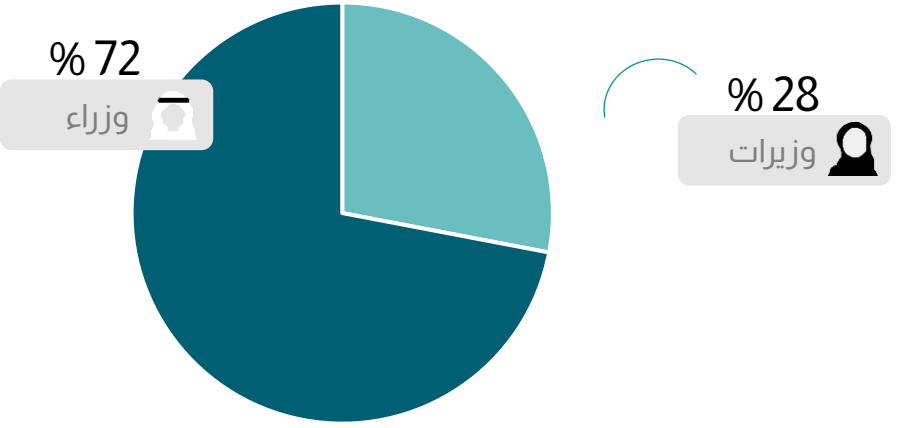

المرأة ومراكز اتخاذ القرار

في التغيير الوزاري الأخير الذي شهدته دولة الإمارات في العام 2020، ظهر هذا التمكين في زيادة أعداد النساء اللاتي تقلدن مناصب وزارية حيث زاد عددهن إلى 9 يشكلن ما يقارب 28 بالمئة يدرن ملفات مهمة ومستحدثة. تولت سيدة رئاسة المجلس الوطني الاتحادي خلال السنوات السابقة، وهي خطوة إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى الالتزام والاهتمام الذي توليه القيادة السياسية لتمكين المرأة، تشغل المرأة الإماراتية مناصب دبلوماسية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي. وحتى عام 2022 حيث بلغ عدد سفيرات الدولة في الخارج 8 سفيرات ، وبلغ عدد الإماراتيات العاملات في وزارة الخارجية والتعاون الدولي 488 سيدة، بينما بلغ عدد الإماراتيات في البعثات التمثلية للدولة في الخارج 79 سيدة، تعمل سيدتين أمارتيات ضمن القناصل العاملين للدولة في الخارج، وبلغت نسبة الإناث إلى إجمالي عدد موظفي وزارة الخارجية والتعاون الدولى 45% ، وبلغت نسبة الإناث من التمثيل الدبلوماسي 39%.

المرأة وقطاع الفضاء

بلغت نسبة مشاركة المرأة الإماراتية في مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ من الفريق القيادي 50%، يشكلن المهندسات الإناث من العلماء المختصين والعاملين على مسبار الأمل 34%، وبلغت نسبة مشاركة المرأة الإماراتية من الفريق العلمي الخاص بالمسبار 80%، بينما بلغت نسبة مشاركة المرأة في مركز الشيخ محمد بن راشد للفضاء 39%، و43% من العاملين في قطاع الهندسة.

المرأة وقطاع صناعة الطائرات

بحسب البيانات الرسمية لشركة ستراتا لتصنيع الطائرات يشكل المواطنون الإماراتيون (ذكور وإناث) ، أكثر من نصف العاملين في « ستراتا للتصنيع»، وهي شركة متخصصة بتصنيع أجزاء هياكل الطائرات من المواد المركبة والمملوكة بالكامل لشركة مبادلة للاستثمارالتي تضم 489 موظف، فيما تبلغ نسبة المواطنات حوالي 87% من مجموع الكوادر الوطنية في الشركة، وبلغت نسبة قادة الفرق المواطنات في منطقة الإنتاج والتي يتولن مسؤولية قيادة فرق الإنتاج المختلفة لضمان إنتاج وتسليم أجزاء هياكل الطائرات وفق لجداول التسليم المتفق عليها مع كبرى شركات صناعة الطيران العالمية مثل إيرباص وبوينغ 58 %، بينما بلغت نسبة المشرفات الموطنات في الشركة 63%.

المرأة والتعليم

حصلت المرأة الإماراتية على مكاسب وحقوق تعليمية غير مسبوقة، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في مؤشر غياب الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي تحت سن 15 عاما، والمرتبة الأولى في مؤشر الالمام بالقراءة والكتابة، والمرتبة الأولى عالمياً في مؤشر اغلاق فجوة الأمية بين الجنسين. حيث بلغت عدد المؤسسات التعليمية 2,670 مدرسة خلال العام الدراسي 2019/2020، وقد ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالمراحل التعليمية جميعها الى 1,353,501مليون طالب وطالبة ، حيث بلغت نسبة االإناث منهم 50 % من إجمالي عدد الطلبة، بينما بلغ إجمالي عدد المعلمين المؤهلين والمدربين 108,020 معلم، بلغت نسبة الإناث منهم 75% من إجمالي الهيئات التدريسية. وفي الجهة المقابلة بلغ إجمالي عدد الطلبة في التعاليم العالي 295,957 طالب وطالبة خلال العام الدراسي 2019/2020، بلغت نسبة الإناث 45% من إجمالي عدد الطلبة،بينما بلغ عدد الخرجين الجدد بالتعليم العالي 52,320 طالب وطالبة، بلغت نسبة الإناث 47%، وبلغ عدد الكادر الأكاديمي 16,4421 معلم ومعلمة، بلغت نسبة الإناث 37%. مقارنة خلال العام الدراسي 2020 -2021 من إجمالي الكادر الوظيفي، بينما أرتفعت نسبة الإناث العاملات ضمن الكادر الأكاديمي الى 38 % خلال العام الدراسي 2021 -2022

المرأة والبرلمان

يعمل الاتحاد النسائي العام على بناء قدرات المؤسسات الاتحادية والمحلية حول تبني منظور النوع الاجتماعي في استراتيجياتها وسياساتها وموازناتها، كما يعتبر مشروع تعزيز دور البرلمانيات الذي أطلق عام 2004 أحد أهم مبادرات الاتحاد النسائي العام في مجال التمكين السياسي للمرأة؛ إذ ساهم بنشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة بالإضافة إلى تأهيل مجموعة من الشخصيات النسائية القيادية وصقل مهاراتهن القيادية كخطوة نحو إعدادهن لدخول معترك العمل السياسي.

حظي العمل البرلماني في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "رحمه الله" برعاية واهتمام وتوجيه ترجمة للبرنامج السياسي الذي أعلنه سموه عام 2005، لتمكين المرأة في المجلس الوطني الاتحادي والذي تضمن عددا من المرتكزات من ضمنها: التعديل الدستوري رقم "1"لسنة 2009، وتعزيز مشاركة المرأة كعضوة وناخبة، وتنظيم انتخابات عضوية المجلس والتي جرت خلال الأعوام 2006 و2011 و2015 و2019، والتي تم خلالها زيادة أعداد الهيئات الانتخابية من ما يقارب من سبعة آلاف عام 2006 في أول تجربة انتخابية، إلى 337 الفاً و738 عضوا عام 2019 لتشهد زيادة تصل إلى 50.58%.

كما تضمن قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "رحمه الله " رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس إلى 50 في المائة في الفصل التشريعي السابع عشر. وفي خطوة عززت من موقع الإمارات في مصاف الدول المتقدمة في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمل البرلماني، تضمن مرسوم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "رحمه الله" رقم "6" لسنة 2007 بتشكيل المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر، تعيين ثمان نساء وكان قد تم انتخاب مرشحة واحدة في انتخابات عام 2006 لعضوية المجلس في التجربة الانتخابية الأولى التي شهدتها الدولة لتشكل نسبة النساء في المجلس الوطني 22.2 في المئة. وتضمن تشكيل المجلس في فصله التشريعي الخامس عشر الذي بدأ بتاريخ 15 نوفمبر 2011، سبع عضوات واحدة منهن فازت بالانتخابات، كما حصلت المرأة على منصب النائب الأول لرئيس المجلس، كما تضمن مرسوم تشكيل المجلس في فصله التشريعي السادس عشر الذي بدأ بتاريخ 18 نوفمبر 2015، تسع سيدات واحدة منهن فازت بالانتخاب، وحصلت المرأة على منصب رئيس المجلس.

وتضمن مرسوم تشكيل المجلس في الفصل التشريعي السابع عشر 20 سيدة، فاز منهن سبع سيدات في الانتخابات التي جرت في شهر أكتوبر 2019، وحصلت المرأة في هذا الفصل على منصب النائب الثاني لرئيس المجلس. ساهم المجلس الوطني الاتحادي منذ عقد جلسته الأولى بتاريخ 12 فبراير 1972، في إقرار التشريعات وطرح مختلف القضايا وتبني التوصيات التي عملت على تمكين المرأة للقيام بدورها في خدمة المجتمع، وتكفل لها حقوقها الدستورية وتتيح لها فرصة المشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية ومواقع اتخاذ القرار، مما يؤهلها للنهوض بمسؤولياتها إلى جانب الرجل في مختلف ميادين العمل الوطني، في إطار الحفاظ على هوية مجتمع الإمارات الإسلامية وتقاليده العربية الأصيلة.

المرأة والمشاركة الاقتصادية

قدمت دولة الامارات العربية المتحدة العديد من المبادرات لدعم المرأة في المجال الاقتصادي ذلك من خلال بناء قدرات الكوادر النسائية المواطنة وتأهيلها لتفعيل مساهمتهن في دعم المسيرة الاقتصادية، والتي تتضح من البيانات حسب إحصاءات وزارة الاقتصاد هناك نحو 25 ألف سيدة أعمال يدرن استثمارات بقيمة تتجاوز 60 مليار درهم داخل الدولة. بلغ نصيب المرأة العاملة في الوظائف القيادية والإشراقية 46%، التعليم 75%، الصحة 72%، 46 % من الوظائف الإدارية، 39% من الوظائف في السلك الدبلوماسي، و34% من المناصب المهنية والتخصصية، و37.5% من الوظائف في القطاع المصرفي. كما تشغل المرأة نسبة 66% من الكادر الوظيفي بالجهات الحكومية، منهن 30% تشغلن مناصب قيادية، و15% في وظائف تخصصية وأكاديمية.

النوع الاجتماعي والأمن

يأتي تمكين النساء والفتيات ضمن الأولويات الثلاث التي ترتكز عليها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة 2017-2021، كما أنه أحد مجالات التركيز لاستراتيجية وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتؤمن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بأن النساء والفتيات – بوصفهن رائدات التغيير الإيجابي – لديهن القدرة على تحويل المجتمعات نحو الأفضل، وعلى هذا الأساس تلتزم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالنهوض بدور المرأة في شتى مناحي عملية اتخاذ القرار.

تساند دولة الإمارات العربية المتحدة دور المرأة في بناء السلام باعتبارها قائدة وصانعة قرار ضمن أُطر العمليات الرسمية وغير الرسمية، وذلك بصفتها عضوًا مؤسسًا في شبكة نقاط الاتصال الوطنية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وإحدى الدول المشاركة في تقديم قرار مجلس الأمن (2242)، بالإضافة إلى كونها مستثمرًا دوليًا لما يزيد على 2 مليار دولار أمريكي في 113 دولة في مجال وضع البرامج ذات الصلة بحماية النساء والفتيات وتمكينهن.

تلتزم استراتيجية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بدعم تمكين النساء والفتيات على الصعيد العالمي من خلال سياسة تمكين وحماية المرأة. وعليه، تلتزم دولة الإمارات بزيادة نسبة المساعدات الخارجية المخصصة لتمكين وحماية النساء والفتيات إلى نسب عالية من إجمالي الأموال المخصصة بحلول عام 2021. وتثق دولة الإمارات العربية المتحدة أن هذا الهدف، والذي يتضمن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين وحماية النساء والفتيات، لهو هدف يتوافق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

النوع الاجتماعى والأمن

المشاركة

اولت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المشاريع التي تهدف إلى زيادة مستوى مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار. ومن خلال برنامج "الألف قائد"، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة فرصًا للتدريب والتمكين من أجل المرأة، وذلك بهدف صقل مهاراتها القيادية ودفعها للتقدم في قطاع عملها. كما استثمرت دولة الإمارات العربية المتحدة **أكثر من 41 مليون دولار أمريكي** ضمن برنامج الدعم الحكومي "برنامج الإمارات للمساعدات الفنية". ويعمل البرنامج على رفع كفاءة المؤسسات الحكومية من أجل المرأة من خلال برامج التدريب، وورش العمل لبناء القدرات، وإنشاء مراكز الخدمات الحكومية، وتطوير الخدمات الحكومية، وغيرها من السُبل. وقد أفاد البرنامج **743,534 امرأة** من الأردن ومصر وأوزبكستان.

الوقاية

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة بين عامي 2013 - 2019 ما يقرب من 55 **مليون دولار أمريكي** من أجل تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والأمن والسلام، وقد اشتملت هذه البرامج على برنامج التدريب على السلام والأمن للمرأة، والذي أُطلق في عام 2019 بوصفه المرحلة الأولى لبناء قدرات المرأة العربية في هذا القطاع.

وقد أُجري التدريب في مدرسة خولة بنت الأزور العسكرية في دورته الأولى، وذلك بمشاركة **137 امرأة من 7 دول عربية**؛ وهي مملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان الديمقراطية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية اليمنية، بالإضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وساهم البرنامج في إعداد ضابطات الجيش للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وزيادة أعداد النساء المؤهلات للعمل في الجيش، وإنشاء شبكات دعم للنساء المهتمات بالعمل العسكري وحفظ السلام. وقد انطلقت الدورة الثانية من برنامج "المرأة والسلام والأمن" بمشاركة 11 دولة أفريقية وآسيوية وعربية؛ تضمنت: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية بنغلاديش، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية أفغانستان الإسلامية، وغامبيا، وغانا، وتشاد، والسنغال، وجمهورية موريتانيا، إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة.

الحماية

أنفقت دولة الإمارات في الفترة بين عامي 2016 - 2019 مبلغ 2.1 مليار دولار أمريكي على البرامج ذات الصلة بحماية المرأة؛ وقد تضمنت:

إنفاق مبلغ 1.5 بليون دولار أمريكي بهدف تنفيذ أكثر من 4,000 مشروع قائم على النوع الاجتماعي، حيث تلقت 113 دولة تلك الأموال المخصصة. وقد شملت المشاريع إعداد برامج في مجالات التعليم والصحة والتغذية والمساعدات الإنسانية المباشرة والكفاءة الحكومية والتمكين الاقتصادي والتدريب المهني ومكافحة العنف الجنسي والنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

إنفاق مبلغ 9.2 مليون دولار أمريكي على مشاريع معنية بمكافحة الاتجار بالبشر في الهند والعراق وباكستان وبنغلاديش وأثيوبيا والمغرب، وإندونيسيا، وفيتنام ونيبال. وشملت المشاريع تخصيص أموال لأماكن إقامة الضحايا، والخدمات الاجتماعية والقانونية، والأنشطة الترفيهية، والتدريب المهني للضحايا، وتقديم الدعم المادي للنساء.

إنفاق مبلغ 10 ملايين دولار أمريكي بهدف إنهاء العنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع.

ويُعد اليمن هو المستفيد الأكبر من الأموال الموزعة على أساس منظور النوع الاجتماعي، حيث تلقى نسبة 28% من هذه الأموال، من بينها 500 مليون دولار أمريكي مخصصة لمبادرة "إمداد" التي توفر الغذاء لـ 10-12 مليون مواطن يمني.

كما شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تنفيذ مشاريع بقيمة 30.5 مليون دولار أمريكي، وذلك من أجل حماية النساء والفتيات، ودعم الصحة الإنجابية والاستشارات الصحية، والرعاية الصحية ومجال التوليد، والرعاية الصحية الأولية في مراكز ومرافق الرعاية الصحية، وتقديم الحماية، ونشر الوعي بين الرجال بشأن العنف ضد المرأة.

واصلت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها المالي لهيئة الامم المتحدة المرأة منذ إنشائها في عام 2010، حيث ساهمت في عام 2018 بخمسة ملايين دولار غير مخصصة لقطاع معين ولكنها حثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استخدام جزء من هذه المعونة لضمان تنفيذ جدول اعمال المرأة والامن والسلام في جميع انحاء العالم.

الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع

خصصت دولة الإمارات في عام 2018 مبلغ 500 مليون دولار أمريكي من أجل جهود إعادة البناء الدولية في العراق والتي ركزت على المناطق الأشد تضررًا من تطرف تنظيم داعش. وقد اشتملت هذه الأموال المخصصة جهود تلبية احتياجات النساء والفتيات في المنطقة وجهود إعادة الإعمار.

وفي عام 2020، تشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة مع الوكالة الفرنسية ((ACTEDبهدف تقديم تمويل بقيمة مليوني دولار أمريكي من المساعدات الإنسانية والإغاثية. وقد أتاح الاتفاق إمكانية توزيع الخيام ومواد الإيواء على الأسر النازحة حديثًا، بالإضافة إلى إجراء أعمال الصيانة في مخيمات اللاجئين.

من أجل تقديم التمويل لمن هم بحاجة إليه خلال الأزمات الإنسانية وتلبيةً للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات على نحو أفضل، التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

زيادة مساعداتها المقدمة في الأزمات الإنسانية إلى ما يصل إلى نسبة 15%؛ بما في ذلك مضاعفة التمويل غير المخصص لأغراض محددة بحلول عام 2020، وكذلك التمويل متعدد السنوات المخصص للأزمات طويلة الأمد.

زيادة حجم دعمها المقدم للنساء والفتيات في حالات الاستجابة الإنسانية ودعم المنظمات المحلية والمنظمات النسائية في حالات الطوارئ.

إعادة تأهيل المرأة لتتولى دورها في جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع.

حماية النساء والأطفال من جرائم الاتجار بالبشر.

تعزيز استراتيجيات منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي لهما في الأوضاع الإنسانية.

الالتزام بتخصيص جزء من تمويل المساعدات الإنسانية لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لمن هم بحاجة إليه.

بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية على منع العنف الجنسي ضد المرأة والتعامل معه.

المشاركات الدولية والإقليمية

في عام 2004، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة منتظمة في المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا المرأة بجانب استضافتها لتلك المؤتمرات، كما وقعت كل المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة. ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية حماية الطفل (1997)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداوم) (2004)، واتفاقية ساعات العمل (الصناعة) (1982)، واتفاقية المساواة في الأجور (1996)، والاتفاقية المتعلقة بالعمل الليلي للمرأة في القطاع الصناعي (1982)، واتفاقية الحد الأدنى للسن (1996).

عكفت دولة الإمارات على تعزيز شراكتها مع معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن على مدار السنوات، وقد شاركت في العديد من المحادثات المتعلقة بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن رقم (1325) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أتاحت تلك المساعي منبرًا للتصدي للتحديات المستمرة والناشئة فيما يتعلق بأدوار المرأة في مرحلة ما بعد النزاع، كما أثارت النقاش حول أفضل السُبل الرامية إلى النهوض بعملية إدماج المرأة، إلى جانب تركيز الانتباه على الجانب الذي لم يخضع بعد للدراسة الكافية والمتعلق بالجدول الزمني للسلام والأمن في المجتمعات الخارجة من النزاعات. وبناءً على هذه المحادثات، تولت البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة إعداد تقرير مشترك وخطة عمل للأمم المتحدة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع.

شارك الاتحاد النسائي العام في أعمال الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة والتي عُقدت في نيويورك بمشاركة وفود من 45 دولة من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة حضور ممثلين عن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وقد ركزت الدورة على صياغة المعايير العالمية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

شارك الاتحاد النسائي العام بإعداد الاستراتيجية الإقليمية: حماية المرأة العربية المرأة والأمن والسلام، وخطة العمل التنفيذية لها.

شارك الاتحاد النسائي العام في عمل "الشبكة العربية لوسيطات السلام" التي أنشأتها جامعة الدول العربية كنواة هامة لدعم مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والتفاوض.

شارك الاتحاد النسائي العام بتأسيس "لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية".

المشاركات الدولية والإقليمية

شارك الاتحاد النسائي العام في الاجتماع الافتراضي التشاوري رفيع المستوى في المنطقة العربية في يناير2021، الذي يهدف نحو تطوير الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

شاركت وزارة الخارجية والتعاون الدولي والاتحاد النسائي العام في الاجتماع الافتراضي للمائدة المستديرة السنوية الثاني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 28-29 يناير 2021 الذي عقد في دبلن.

في عام 2017، استضاف مجلس التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة اجتماع فريق الأمين العام رفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يُعقد لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

خلال القمة العالمية للحكومات في دبي المنعقدة في عام 2017، استضاف مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين ورشة عمل استمرت ثلاثة أيام بحثت سُبل تسريع تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الرامي إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات باعتباره جزءًا من خطة عمل أهداف التنمية المستدامة في القمة العالمية للحكومات.

وقد شارك وفد من مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في أعمال الدورة التاسعة لقمة النوع الاجتماعي التي عقدت في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وقد ألقى الحدث الضوء على السياسات والمبادرات الأكثر نجاحًا الداعمة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا، والعلوم، والأبحاث والابتكار.

منع ومكافحة التطرف العنيف

تـدرك حكومـة دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة أن التطـرف العنيـف يشـكّل تحـديًا أمنيًـا يتجـاوز الحـدود والثقافات والأديان، وهو تهديد يقتضي استجابة دولية للتصدي له بنجاح. فإلى جانب الرد العسـكري، يُعد الإرهاب ظاهرة متعددة الجوانب تستلزم اتباع مناهج متخصصة من أجل مكافحته.

على الصعيد الوطني، تجـرِّم دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة الأنشـطة ذات الصلة بالإرهـاب، ومـن بينهـا المجالات المتعلقة بالأمن الإلكتروني وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحول الخطاب الديني ليصبح أكثر اعتدالاً في جميع المؤسسات بغية منع التطرف، بما في ذلك عبر المنصات الدينية والإعلامية. كما جرى تطوير منهج التعليم الديني بعناية لغرض الاستعانة به على جميع المسـتويات، وجاء مـن بين ذلـك مناهج التربية الإسلامية في التعليم النظامي والمناهج الموحدة في مراكز تحفيظ القرآن التابعة للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.

وتتعاون دولة الإمارات العربية المتحدة مع شركائها الدوليين من أجل رصد وتعطيل شبكات تمويل الإرهاب من خلال التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية والمنظمات الدولية الأخرى، مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم استحداث منصب وزير دولة للتسامح لأول مرة في عام 2016، وكان الغرض من الحقيبة الوزارية هو نشر قيم التسامح والتعايش السلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها. كما تأسس المعهد الدولي للتسامح في دبي ليصبح مؤسسة معنية بغرس روح التسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة وترسيخ ثقافة الانفتاح والحوار الحضاري وذلك لمواجهة التعصب والتطرف والفكر المنغلق والتمييز بحزم.

أعلنت دولة الإمارات عام 2019 "عام التسامح"، حيث نظمت فعاليات عامة على الصعيدين المحلي والدولي من أجل نشر قيم التسامح بين الأفراد من جميع الأديان.

الخطة الوطنية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

منع ومكافحة التطرف العنيف

وعلى مستوى الأمم المتحدة، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها أحد الدول المشاركة في تقديم القرار (2242)، أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من بين العوامل الحاسمة في إطار الجهود الأوسع الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ومن خلال مساندتها هذا القرار، شجعت دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي على دمج جداول أعماله المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف العنيف، حيث يتضمن منطوق قرار مجلس الأمن:

" إذ يشير إلى تغيير السياق العالمي المتغير للسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتصاعد التطرف المصحوب بالعنف... [ينبغي للدول الأعضاء] إيلاء موضوع المرأة والسلام والأمن مزيدًا من الاهتمام باعتباره مسألة جامعة تشملها جميع مجالات العمل المواضيعية ذات الصلة المدرجة في جدول أعماله"

"وإذ يقر بأن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يخلفان أثرًا متباينًا على حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، بما في ذلك في سياق صحتهن وتعليمهن ومشاركتهن في الحياة العامة"

"وإذ يقر بأن النساء والفتيات "كثيرًا ما يكن هدفًا مباشرًا للجماعات الإرهابية [وإذ يعرب عن بالغ القلق] لأن أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من المعروف أنها تشكِّل جزءًا من الأهداف الاستراتيجية والأيدولوجيات التي تؤمن بها بعض الجماعات الإرهابية، وتُستخدم كوسيلة من وسائل الإرهاب"

"ويحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على كفالة "مشاركة المرأة والمنظمات النسائية وتوليها دورًا قياديًا في وضع استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف"

"أن يواصل التصدي "بوسائل منها تمكين النساء والشباب والزعماء الدينيين والثقافيين، للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف".

"ويحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على كفالة "مشاركة المرأة والمنظمات النسائية وتوليها دورًا قياديًا في وضع استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف"

منع ومكافحة التطرف العنيف

مركز الهداية

في عام 2012، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز هداية بالشراكة مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. هداية هو مركز دولي للتدريب والحوار والبحوث والتعاون في مكافحة التطرف العنيف، والإمارات عضو مؤسس في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وكانت الرئيس المشارك لفريق عمل المنتدى لمكافحة التطرف العنيف إلى جانب المملكة المتحدة من 2011 إلى 2017.

مركز صواب

في عام 2015، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز صواب بالشراكة مع الولايات المتحدة، مع التركيز على مكافحة التطرف على وسائل التواصل الاجتماعي. يضم المركز مبادرة رسائل تفاعلية عبر الإنترنت تهدف إلى دعم جهود التحالف العالمي ضد التطرف والإرهاب. وقد استند المركز في قوته إلى أصوات المسلمين وغير المسلمين حول العالم الرافضين للإرهاب والأفكار الخاطئة والمضللة التي تروج لها المنظمات الإرهابية. يعمل المركز على تسخير قوة وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات عبر الإنترنت لتحديد وتصحيح سوء الفهم الديني.

أهداف

الخطة الوطنية

دولة الإمارات العربية المتحدة

أهداف الخطة الوطنية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

أهداف الخطة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

1 تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي في السياسات الخارجية وخصوصا تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية للنساء والفتيات.

1.1 تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات الإنسانية.

2.1 دعم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال البرامج الوطنية والدولية.

3.1 تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات وفي زيادة مشاركتها في انشطة بناء السلام.

1.2 ادماج التحليل المبني على احتياجات المرأة ضمن نطاق جهود السلام الدولية.

2.2 تعزيز دور متخذي القرار في منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام.

3 تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في أنشطة حفظ السلام وفي القطاعات الأمنية، وزيادة قدرات قوات حفظ السلام على حماية النساء من الاستغلال والاعتداء الجنسي أثناء عملهن في الميدان.

1.3 اشراك النساء في صفوف قوات حفظ السلام حسب طبيعة المهمة.

2.3 استجابة الجهات ذات الصلة لاحتياجات وأولويات النساء الأمنية وإدراكهم لمساهمات المرأة في هذا المجال.

3.3 تزويد ضباط حفظ السلام والضباط العسكريين من النساء بتدريب في مجال التطوير المهني وتعزيز جهود بناء شبكات العلاقات في قطاع الأمن.

أهداف الخطة الوطنية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

4 تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في جهود التطرف العنيف والتعامل مع مختلف التحديات الجديدة ذات الصلة بالنساء والسلام والأمن.

1.4 ادماج منظور النوع الاجتماعي ضمن الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

2.4 ادماج منظور النوع الاجتماعي في عمليات تخطيط وتنفيذ منظومة الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات.

قرارات

مجلس الأمن الدولي

بشأن المرأة والسلام والأمن

قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن

منذ صدور القرار (1325)، اعتمد مجلس الأمن الدولي عشرة قرارات إضافية متعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويُسترشد بهذه القرارات مجتمعة في جدول أعماله المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي.

القرار1325 (2000)	**أول قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسلِّم بأنه من الممكن "فهم آثار النزاع المسلح على النساء والفتيات" ويدعو إلى ضمان "حمايتهن ومشاركتهن الكاملة في عمليات إحلال السلام**، وهو الأمر الذي يمكن أن يسهم بشكل كبير في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين."
القرار 1820 (2008)	**إذ يسلِّم القرار بالتعامل مع العنف الجنسي بوصفه وسيلة من وسائل الحرب، وبأنه يمثل تحديًا مباشرًا على تحقيق السلام والأمن الدوليين.** وإذ يدعو القرار إلى وضع برامج التدريب المناسبة للعاملين في قوات عمليات حفظ السلام وقوات الأمن لمساعدتهم في منع أعمال العنف الجنسي والتصدي لها.
القرار 1888 (2009)	**يُطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلاً خاصًا وفريقًا من الخبراء في مجالات سيادة القانون والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات،** وإذ يدعو القرار إلى تحسين آليات الرصد والتنسيق بهدف تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
القرار 1889 (2010)	إذ يدعو القرار إلى تعزيز تنفيذ القرار (1325)، **والنهوض بإمكانات الرصد والإبلاغ.**
القرار 1960 (2010)	إذ يدعو القرار إلى تعزيز آليات الرصد والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.
القرار 2106 (2013)	إذ يدعو القرار إلى تنفيذ الالتزامات الراهنة في مجال مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.
القرار 2122 (2013)	إذ يعيد تأكيد أن تحقيق المساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجهود حفظ السلام والأمن الدوليين، **وإذ يقر بأوجه القصور التي تحول دون تنفيذ جدول أعماله المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، كما يقر بأوجه الضعف الخاصة التي تواجهها المرأة من جراء النزاعات المسلحة.**
القرار 2242 (2015)	إذا يدعو القرار إلى تناول الإصلاحات المالية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ القرار (1325) تنفيذًا كاملاً، **وإذ يدعو إلى زيادة إدماج جدول أعماله المتعلق بالمرأة والسلام والأمن ضمن المسائل ذات الصلة،** مع تسليط الضوء على سُبل مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف.
القرار 2467 (2019)	إذ يشجع القرار **على ضرورة اعتماد نهج يركز على الناجين من العنف الجنسي** في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والتصدي لها.
القرار 2493 (2019)	إذ يدعو القرار إلى مواصلة التنفيذ الكامل لجدول أعماله المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وإذ يقر بأهمية الإدماج في البيئات التشريعية والسياسية، **وإذ يشجع على وضع نُهُج محددة السياق، بما في ذلك الحالات المتعلقة ببلدان محدّدة، من أجل الإسهام في تحقيق مشاركة المرأة في مجالي السلام والأمن.**
القرار 2538 (2020)	إذ يدعو القرار إلى تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى **ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وذات مغزى على قدم المساواة مع الرجل وتعزيزها في عمليات حفظ السلام، وإلى مواصلة التزامها بزيادة عدد النساء في صفوف حفظ السلام المدنيين والعسكريين على جميع المستويات وفي جميع المناصب الرئيسية، بما فيها المناصب القيادية العليا.**

التهديدات

الأمنية الناشئة وجدول الأعمال

المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

التهديدات الأمنية الناشئة وجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

لقد أدت تجربة المصابين بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) إلى إعادة النظر بشكل أكثر إلحاحًا في الأمن بما يتجاوز نطاق النزاع المسلح. فقد اتسع نطاق ما يشكله الأمن ليشمل التهديدات التي تواجه الأمن البشري.

تتمتع المرأة بمكانة مميزة تؤهلها غالبًا للاضطلاع بأدوار قيادية وتحديد الأولويات والتأثير في الاستجابات الإنسانية الأكثر فعالية. فعندما يُجرى إشراك النساء والفتيات في عمليات تخطيط وتنفيذ الاستجابات الإنسانية، فإن ذلك من شأنه تحسين النتائج الإنسانية الشاملة.

وعندما تحدث الأزمات الإنسانية، يقع على عاتق النساء والفتيات عبء رعاية الأسر والمجتمع بأكمله. فضلاً عن ذلك، فإن النساء والفتيات هن الأكثر عرضة لسوء المعاملة والاستغلال والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، بجانب افتقارهن إلى الحماية ومحدودية سُبُل الانتصاف القانونية.

منذ صدور القرار (1325) في عام 2000، اتسع تعريف السلام والأمن الدوليين ليتجاوز التفسيرات التقليدية بشأن انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وبالتالي، فقد اتسع جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، من حيث تحليل دور المرأة في القضايا الناشئة التي لم تعتبر في السابق جزءًا من المجال الأمني. ويتضمن ذلك الجهود المبذولة للتصدي إلى التطرف العنيف والإرهاب، والأزمة المناخية، والأمن الصحي العالمي، وغيرها من القضايا الناشئة التي يتزايد إدماجها في السياسة الأمنية الدولية.

إذ يحدد قرار مجلس الأمن (2242)، الذي أُعتمد في عام 2015، المنهج الموسع لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن:

"وإذ يشير إلى تغير السياق العالمي للسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتصاعد التطرف المصحوب بالعنف، الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب وزيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليًا، والآثار المترتبة على تغير المناخ والطابع العالمي للأوبئة الصحية، وإذ يكرّر الإعراب في هذا الصدد عن عزمه إيلاء موضوع المرأة والسلام والأمن مزيدًا من الاهتمام باعتباره مسألة جامعة تشملها جميع مجالات العمل ذات الصلة المدرجة على جدول أعماله، بما في ذلك مجال الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية".

كما أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - بالإضافة إلى الحفاظ على التزامات المهمة المتعلقة بحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، التي كثيرًا ما تتوافق مع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن- قد استكملت متطلباتها لمعالجة القضايا الناشئة في هذا المجال، بما في ذلك التحديات مثل الاتجار بالنساء والفتيات، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالنازحين واللاجئين.

جدول الأعمال المتعلق
بالمرأة والسلام والأمن

عند صدوره منذ خمسة وعشرين عامًا، أُعتبر إعلان ومنهاج عمل بكين (1995) المسودة الأكثر تقدمية من حيث النهوض بجهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد أدرج موضوع "المرأة والنزاع المسلح" ضمن مجالات الاهتمام الحيوية الاثني عشر، كما وصف تأثير الحرب والعنف على المرأة. وبعد مرور خمس سنوات على صدور إعلان بكين، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار غير المسبوق رقم (1325) بشأن المرأة والسلام والأمن. حيث أكد القرار مجددًا على تأثير الصراعات العنيفة في حياة النساء والفتيات، ولكنه أضاف حق المرأة وقدرتها على القيام بدور جوهري في منع نشوب النزاعات، وتسوية النزاعات، وصنع السلام، وبناء السلام. وقد أكدت هاتان الوثيقتان أن العنف والحرب يؤثران في حياة النساء والرجال على نحو متباين. **وعليه، تم اعداد هذه الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 من قبل الجهات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يتماشى مع القوانين والنظم الدولة.**

ويهدف جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن إلى تعزيز دور المرأة قبل النزاع وأثناءه وبعده، ومنح المرأة مكانتها بصفتها رائدة للتغيير الإيجابي وليست مجرد ضحية. وبذلك يسعى جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن إلى تحويل المناهج الأمنية التقليدية نحو تعريفات أوسع نطاقًا وأكثر شمولاً للأمن والسلام. ونص قرار مجلس الأمن (1325) على أن العنف والحرب يؤثران في حياة الرجال والنساء تأثيراً متباينًا، مؤكدًا على ضرورة اتباع منهج قائم على النوع الاجتماعي تجاه السلام والأمن. وهذا يعني ضرورة دراسة مفاهيم الذكورية والأنوثة التي تفضي إلى التقليل من قيمة المرأة في المنزل وفي مكان العمل وفي مختلف الأماكن الأخرى في المجتمع، بما في ذلك الأماكن العامة. ويعمل القرار على تعزيز دور المرأة بوصفها رائدة للتغيير الإيجابي في المجتمع السلمي والعادل، كما يعطي الأولوية " لحماية " حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع، ولا سيما التصدي للعنف الجنسي. ويكلف القرار بمشاركة المرأة في تحقيق السلام والتنمية.

على الصعيد العالمي، تم إحراز بعض التقدم في مجال النهوض بالمرأة والسلام والأمن - غير أنه لم يكن سريعًا بما فيه الكفاية. فمنذ عام 1995، شدد 17 إطار عمل بارز، بما في ذلك أحد عشر قرارًا من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على أن المرأة هي مفتاح منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ومع ذلك، فقد شكلت المرأة نسبة 3% فقط من الوسطاء، ونسبة 13% من المفاوضين في محادثات السلام الرسمية في الفترة بين عامي 1992 و2018. ويشكل الإقصاء الاجتماعي والتمييز والتهميش أرضًا خصبة للتطرف، بما في ذلك التعبئة التي تودي الى العنف. ويمكن أن تؤدي النزاعات بدورها إلى تضخيم حجم التهميش والإقصاء، حيث يصبح العديد من الأفراد نازحين أو أكثر عرضة لخطر التأثر بالتطرف نتيجة للعنف.

وقد أجرت العديد من الدراسات تحليلات للعوامل التي من شأنها التنبؤ بالاستقرار، وأشارت النتائج إلى كون المساواة بين الجنسين مؤشرًا أفضل على تحقيق السلام في الدولة بخلاف العوامل الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الديمقراطية أو الدين. وحيثما كانت المرأة أكثر تمكينًا، أصبحت الدولة أقل عرضة لمواجهة نزاع مدني أو الدخول في حرب مع جيرانها. ووفقاً لمجموعة بيانات الصراعات المسلحة في برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات/المعهد الدولي لبحوث السلام في جامعة أوبسالا ((UCDP/PRIO، ففي عام 2014 صنفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 17 دولة باعتبارها دولاً تعاني من مستويات "مرتفعة للغاية" من التمييز داخل مؤسساتها الاجتماعية، بما في ذلك قوانين الأسرة التمييزية، وتقييد الحريات المدنية، إلى جانب القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الموارد". كما تُعد المساواة بين الجنسين مؤشرًا للسلام: حيث واجهت 14 دولة - من بين الـ 17 دولة التي احتلت المراكز المتأخرة في مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - نزاعات في العقدين الأخيرين.

من شأن رفع مستوى مشاركة المرأة وتمثيلها في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار أن يؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى من السلام ونتائج إنمائية أفضل للمجتمع، وترتبط القيادة السياسية للمرأة بتناقص النزاعات. وقد ثبت أن ارتفاع مستويات مشاركة المرأة يحد من خطر نشوب حرب أهلية، فكلما ارتفعت نسبة المرأة في البرلمان بنسبة 5%، أصبحت الدولة أقل عرضة لاستخدام العنف خمس مرات عند مواجهة أزمة دولية. وفي الواقع، كلما ارتفعت نسبة المرأة في البرلمان، انخفض احتمال ارتكاب الدولة انتهاكات ضد حقوق الإنسان.

وفي الأعوام الأخيرة، وعلى الرغم من أننا شهدنا دورًا نشطًا بشكل متزايد للمرأة في ارتكاب أعمال متطرفة عنيفة إلا أن المرأة أيضا اضطلعت بدورها بوصفها ناشطة قوية من أجل السلام. كما تبنت العديد من النساء حلول مجتمعية وقدمن الدعم لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية استجابةً لحالات الطوارئ والأزمات، وتحديد علامات الإنذار المبكر ذات الصلة بالراديكالية والتطرف، بجانب إشراك الشباب، وتحقيق التماسك الاجتماعي.

وفي شتى أنحاء العالم، غالبًا ما تكون المرأة أول من يقف في وجه الإرهاب، حيث إنها من بين أولى الفئات المستهدفة من الأصولية التي تفرض قيودًا على حقوقها وغالبًا ما تؤدي إلى زيادة معدلات العنف العائلي قبل تحوله إلى نزاعات مسلحة. وتحقق مشاركة المرأة أكبر تأثير لها على المدى الطويل: من المرجح أن تستمر أي اتفاقية بنسبة 35 ٪ لمدة 15 عامًا على الأقل إذا شاركت النساء في وضعها.

وعلى نحو مماثل، من شأن المرأة أن تعزز الحوار وتبني الثقة. فغالبًا ما يُنظر إلى المرأة باعتبارها وسيطًا نزيهًا في العمليات قيد التنفيذ، كما تتمتع المرأة بإمكانية الوصول إلى أطراف النزاع التي لا يسمح للزعماء الذكور بالوصول إليها.

توضح الأدلة أن العمليات الشاملة تتصدى نحو أفضل الديناميكيات ودوافع النزاع الكامنة، كما تساعد على بناء وتحديد القدرات المتعلقة ببناء القدرة على الصمود اللازمة لتوطيد سلمية الدولة واستمراريتها. حيث وجدت دراسة أُجريت على 58 دولة متضررة من النزاعات في الفترة بين عامي 1980 - 2003، أنه عندما لا يكون هناك تمثيل للمرأة في الهيئات التشريعية، يرتفع خطر الارتداد إلى النزاع بمرور الوقت، ولكن "عندما تكون نسبة 35% من الهيئات التشريعية من الإناث، تختفي هذه العلاقة تقريبًا، ويقترب خطر الارتداد إلى النزاع من الصفر". أما بالنسبة للدول المشاركة في عمليات السلام وعمليات الانتقال، فإن مشاركة المرأة تساعد في التوصل إلى اتفاقات السلام والحفاظ على تطبيقها.

اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار (1325) في عام 2000، وذلك استجابةً لعقود من الضغوط التي مارسها المجتمع المدني والمنظمات النسائية الشعبية. فقد شكل القرار (1325) الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة أول سياسة دولية للإقرار بالآثار التي تحدثها النزاعات المسلحة في حياة النساء والفتيات، وإذ يدعو إلى ضمان حمايتهن ومشاركتهن الكاملة في عملية إحلال السلام، وهو الأمر الذي من شأنه الإسهام بدرجة كبيرة في حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.
كما يلفت قرار مجلس الأمن الدولي (1325) للحاجة الداعية إلى إدماج المرأة بوصفها مسألة أمنية وليست باعتبارها مسألة قائمة على الحقوق. وإذ يسلّم القرار بالحاجة إلى اتباع نُهُج شاملة في عمليات السلام. وإذ يقترح إشراك المرأة في الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات بوصفها وسيلة فعالة تجاه تحقيق السلام الدائم، ويؤيد إدماج منظمات المجتمع المدني في عمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام.
إذ يستند قرار مجلس الأمن الدولي (1325) إلى عدد من الاتفاقيات الدولية ووثائق السياسات والمؤتمرات، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
بالإضافة إلى ذلك، يرتبط القرار ارتباطًا وثيقًا بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، ووثائق أخرى لا تُحصى صادرة عن الأمم المتحدة تناقش بناء السلام وإدارة النزاعات. فإنَّ التوصية العامة رقم (30) الواردة في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" تركز على السلام والأمن، إذ ينبغي للدول الأطراف في المناطق الخاضعة لولايتها أن تقدم معلومات عن تنفيذ جدول أعمال مجلس الأمن المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تقديم تقارير تتناول على وجه التحديد مسألة الامتثال لأي من معايير الأمم المتحدة أو مؤشراتها المتفق عليها، والتي تم وضعها بوصفها جزءًا من جدول الأعمال المذكور (الفقرة 83).

القرار رقم (1325)

الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

إذ يحدد القرار (1325) الركائز الأساسية الأربعة لجدول أعماله المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وهي:

المشاركة

إذ يدعو القرار إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، ويتضمن ذلك المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية؛ والمشاركة في وضع الآليات الرامية إلى منع الصراعات وإدارتها وحلها؛ وفي مفاوضات السلام؛ وفي عمليات السلام، وتمثيل المرأة في صفوف الجنود والشرطة والمدنيات؛ وتعيين المزيد من النساء في منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

الحماية

إذ يدعو القرار على وجه التحديد إلى حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية، كما هو الحال في مخيمات اللاجئين.

الوقاية

إذ يدعو القرار إلى تحسين استراتيجيات التدخل في حالات منع العنف ضد المرأة، بوسائل منها مقاضاة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي؛ وتعزيز حقوق المرأة بموجب القانون الوطني؛ ودعم مبادرات السلام المحلية للمرأة وعمليات تسوية النزاعات.

الإغاثة

إذ يدعو القرار إلى اتخاذ تدابير متقدمة لجهود الإغاثة الرامية إلى معالجة الأزمات الدولية من منظور النوع الاجتماعي، بما في ذلك احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين، ومراعاة الاحتياجات الخاصة بالمرأة والفتاة في تصميم مخيمات ومستوطنات اللاجئين.

القرار رقم (1325)

الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

لقد شكَّل قرار مجلس الأمن (1325) منعطفًا في نواحٍ شتّى، بما في ذلك الإقرار على نطاق أوسع بالجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية أو الجهات من غير الدول القومية فيما يتعلق بنشوب الصراعات المعاصرة. إذ يقدم القرار في إطار ركائزه الأربعة نطاقًا واسعًا من خيارات السياسيات التي تتطلب إدماج المرأة مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي في هذه المداولات. ولعل ذلك يمثل الاعتراف الأقوى في ذلك الوقت بمدى تأثير المجتمع المدني، ولا سيما التنظيمات النسائية، في صياغة آليات منع نشوب النزاعات وتسويتها والتعمير في مرحلة ما بعد العنف.

الملحقات

الملحق 1: الإطار المنطقي

النتيجة رقم 1 على المدى الطويل
• تحقيق الاستجابة لإدماج احتياجات المرأة في السياسات الخارجية وخصوصا تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية للنساء والفتيات.

النتيجة رقم 1.1 على المدى المتوسط
تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات الإنسانية

النتيجة رقم 1.2 على المدى المتوسط
دعم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال البرامج الوطنية والدولية

النتيجة رقم 1.3 على المدى المتوسط
تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة

النتيجة رقم 2 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات وزيادة مشاركتها في أنشطة بناء السلام.

النتيجة رقم 2.1 على المدى المتوسط
ادماج التحليل المبني على احتياجات المرأة ضمن نطاق جهود السلام الدولية.

النتيجة رقم 2.2 على المدى المتوسط
تعزيز دور متخذي القرار في منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام

النتيجة رقم 3 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في قوات حفظ السلام وفي القطاعات الأمنية، وزيادة قدرة قوات حفظ السلام على حماية النساء من الاستغلال والاعتداء الجنسي أثناء عملهن في الميدان

النتيجة رقم 3.1 على المدى المتوسط
اشراك النساء في صفوف قوات حفظ السلام حسب طبيعة المهمة

النتيجة رقم 3.2 على المدى المتوسط
استجابة الجهات ذات الصلة لاحتياجات وأولويات النساء الأمنية وإدراكهم لمساهمات المرأة في هذا المجال

النتيجة رقم 3.3 على المدى المتوسط
تزويد ضباط حفظ السلام والضباط العسكريين من النساء بتدريب في مجال التطوير المهني وتعزيز جهود بناء شبكات العلاقات في قطاع الأمن.

الملحق 2: الإطار المنطقي- على صعيد الانشطة

النتيجة رقم 1 على المدى الطويل
تحقيق الاستجابة لإدماج احتياجات المرأة في السياسات الخارجية وخصوصا تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية للنساء والفتيات

نتيجة رقم 1.1 على المدى المتوسط
تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المساعدات الإنسانية

النتيجة رقم1.1.A
تطبيق مبدأ إدماج احتياجات المرأة في مجال المساعدات الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف

النتيجة رقم1.1.B
تعزيز التنسيق الدولي في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعامل مع الأزمات الإنسانية.

الأنشطة:
- تطوير نظام يتضمن فريقاً من منسقي إدماج احتياجات المرأة المدربين في كل الجهات المعنية بالدولة.
- قيام الجهات المختصة بتطبيق نموذج تمويل جديد للمساعدات الإنسانية يتطلب تحليل مبني على النوع الاجتماعي، يوضح كيف تستفيد النساء والفتيات من جميع المساعدات الإنسانية التي توزعها دولة الامارات العربية المتحدة.
- مراعاة أن تكون المساعدات الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف مراعية لإدماج احتياجات المرأة وضمان تلبية جميع المساعدات الخارجية للتوازن بين الجنسين.
- الدعم العلني بما يراعي تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن ودعم القرارات الجديدة بشأن هذا الموضوع.
- الدعم العلني للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال المشاركات والتصريحات المسجلة.
- مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في استضافة اللقاءات على مستوى الأمم المتحدة أو داخل دولة الإمارات العربية المتحدة حول موضوع المرأة والسلام والأمن.
- تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن بصفتها جهة فاعلة نشطة في حملات الاتصال وقضايا المناصرة وفرص البحث، إلخ.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- وزارة الدفاع.
- الاتحاد النسائي العام.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

النتيجة رقم 1 على المدى الطويل
تحقيق الاستجابة لإدماج احتياجات المرأة في السياسات الخارجية وخصوصا تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية للنساء والفتيات

النتيجة رقم 1.2 على المدى المتوسط
دعم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال البرامج الوطنية والدولية

النتيجة رقم A.1.2
توسيع التحليل المبني على إدماج احتياجات المرأة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ليشمل جميع الركائز الأربع لقرار مجلس الأمن رقم 1325.

النتيجة رقم B.1.2
ادخال جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في المناهج التعليمية والمعاهد العسكرية والأمنية في الدولة.

النتيجة رقم 1.2.D
التأكيد بأن استراتيجية تمكين النساء والفتيات في دولة الإمارات العربية المتحدة تشمل المحاور الأربعة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (المشاركة، الوقاية، الحماية، الإغاثة).

النتيجة رقم 1.2.C
تعزيز مشاركة الموظفات في برامج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الأنشطة:
- تعزيز ادماج احتياجات المرأة ضمن الالتزامات الحالية المتعلقة بالنساء والفتيات.
- إنشاء برامج مراعية للمساواة بين الجنسين ضمن سياسة المعونة الخارجية بحيث لا تكون مقتصرة على تقديم الخدمات الإنسانية المباشرة للنساء والفتيات.
- تنفيذ سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الجهات المعنية ذات الصلة.
- بناء قدرات العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية والمجتمع المدني في مجال جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- مؤسسات التعليم العالي.
- الاتحاد النسائي العام.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

نتيجة رقم 1 على المدى الطويل
تحقيق الاستجابة لإدماج احتياجات المرأة في السياسات الخارجية وخصوصا تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية للنساء والفتيات

النتيجة رقم 1.3 على المدى المتوسط
تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة

النتيجة رقم A.1.3
تعزيز التوازن بين الجنسين في الوزارات والهيئات المعنية بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

النتيجة رقم B.1.3
تعزيز نسبة النساء اللواتي يتولين مناصب عليا في الوزارات والهيئات ذات الصلة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325.

الأنشطة:
- وضع برامج تدريبية مُوجّهة بهدف تعزيز مهارات النساء في مجال القيادة والحوكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عقد حوارات مع الموظفين رفيعي المستوى حول أهمية إشراك المرأة في صنع القرار.
- إنشاء شبكة علاقات زمالة وعلاقات إرشاد وتوجيه بين النساء العاملات في الجهات المعنية لأجندة المرأة والسلام والأمن ضمن الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة.
- تنظيم حملات إعلامية وطنية تستهدف النساء لزيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار.
- توعية الشابات في بداية حياتهن المهنية بالفرص المتاحة لهم كجزء من صميم العمل الدبلوماسي.
- وضع أهداف سنوية لإجمالي عدد النساء في المناصب العليا في الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الاختصاص، مع مراعاة مبدأ التوازن بين الجنسين.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الثقافة والشباب.
- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

النتيجة رقم 2 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات وفي زيادة مشاركتها في انشطة بناء السلام.

النتيجة رقم 2.1 على المدى المتوسط
ادماج التحليل المبني على احتياجات المرأة ضمن نطاق جهود السلام الدولية.

النتيجة A.2.1	النتيجة 2.1.B	النتيجة C.2.1
إدراك وتفهم الجهات الرسمية بالمعوقات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في الوساطة، ومفاوضات السلام، والإجراءات الانتقالية.	توسيع المشاركة الهادفة للمرأة في الوساطة ومفاوضات السلام والعمليات الانتقالية.	تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية المعنية بمجال المرأة والسلام والأمن.

الأنشطة:
- مراعاة دولة الإمارات العربية المتحدة لمبدأ المساواة بين الجنسين ضمن الجهود الدولية لبناء السلام وحفظه، بما في ذلك:
- رفع الوعي في المنتديات الإقليمية والدولية حول مشاركة المرأة في الوساطة والسلام والعمليات الانتقالية على جميع المستويات.
- المشاركة في جهود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتعزيز سياسات واستراتيجيات التشغيل ضمن قوات حفظ السلام الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
- تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة وادماج احتياجاتها في عمليات الوساطة والسلام والعمليات الانتقالية.
- ضمان حضور المرأة في مراحل التنفيذ والمراقبة بعد أي اتفاقية تشارك فيها دولة الإمارات العربية المتحدة.
- توفير دورات تدريبية للجهات الفاعلة ذات الصلة حول ادراج مفهوم ادماج احتياجات المرأة في المراحل المختلفة من عمليات السلام.
- تعزيز تبادل المعرفة بين نقاط الاتصال ضمن الشبكة المعنية بجدول أعمال المرأة والسلام والامن.
- تبني السياسات والبرامج الوطنية المراعية للنوع الاجتماعي في مختلف المجالات والظروف.
- تعزيز القدرة المؤسسية لآليات حماية المرأة من العنف وتوفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والقانونية الشاملة لتغطية هذه الاحتياجات.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الصحة.
- الاتحاد النسائي العام.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

النتيجة رقم 2 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات وفي زيادة مشاركتها في انشطة بناء السلام.

النتيجة رقم 2.2 على المدى المتوسط
تعزيز دور متخذي القرار في منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام

النتيجة رقم 2.2 على المدى المتوسط
تعزيز دور متخذي القرار في منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام

النتيجة B.2.2
بناء القدرات للمستويات الوظيفية المتوسطة والعليا من الجهات ذات الاختصاص وتتناول مساهمات المرأة في عمليات بناء السلام.

الأنشطة:
- إجراء دورات تدريبية متقدمة وورش عمل فنية حول مساهمات المرأة في بناء السلام المستهدفة.
- مشاركة الجهات ذات الاختصاص في دولة الإمارات العربية المتحدة في الوساطة وعمليات بناء السلام على جميع المستويات.
- مشاركة المسؤولون المعنيون عن الوساطة وتطوير سياسة بناء السلام على جميع المستويات.
- تعزيز التزام الإمارات بدمج مساهمات المرأة في جهود بناء السلام في سياسة المساعدات الخارجية الوطنية.
- عقد ورش عمل إقليمية و / أو دولية لصانعي السياسات المشاركين في تطوير وتنفيذ سياسة بناء السلام، بما في ذلك ممثلي الإمارات العربية المتحدة.
- زيادة قدرات العاملين بما يتماشى مع المعايير الدولية ومتطلبات اجندة المرأة والسلام والامن.
- تعزيز التعاون بين الدول والاقاليم وتبادل أفضل الممارسات.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- الاتحاد النسائي العام.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

النتيجة رقم 2 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات وفي زيادة مشاركتها في انشطة بناء السلام.

النتيجة رقم 2.2 على المدى المتوسط
تعزيز دور متخذي القرار في منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام

النتيجة رقم 2.2 على المدى المتوسط
تعزيز دور متخذي القرار في منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي لبناء قدراتهم في مجال دعم مساهمات المرأة في عملية بناء السلام

النتيجة B.2.2
بناء القدرات للمستويات الوظيفية المتوسطة والعليا من الجهات ذات الاختصاص وتتناول مساهمات المرأة في عمليات بناء السلام.

الأنشطة:
- إجراء دورات تدريبية متقدمة وورش عمل فنية حول مساهمات المرأة في بناء السلام المستهدفة.
- مشاركة الجهات ذات الاختصاص في دولة الإمارات العربية المتحدة في الوساطة وعمليات بناء السلام على جميع المستويات.
- مشاركة المسؤولون المعنيون عن الوساطة وتطوير سياسة بناء السلام على جميع المستويات.
- تعزيز التزام الإمارات بدمج مساهمات المرأة في جهود بناء السلام في سياسة المساعدات الخارجية الوطنية.
- عقد ورش عمل إقليمية و / أو دولية لصانعي السياسات المشاركين في تطوير وتنفيذ سياسة بناء السلام، بما في ذلك ممثلي الإمارات العربية المتحدة.
- زيادة قدرات العاملين بما يتماشى مع المعايير الدولية ومتطلبات اجندة المرأة والسلام والامن.
- تعزيز التعاون بين الدول والاقاليم وتبادل أفضل الممارسات.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- الاتحاد النسائي العام.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

النتيجة رقم 3 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في قوات حفظ السلام وفي القطاعات الأمنية، وزيادة قدرة قوات حفظ السلام على حماية النساء من الاستغلال والاعتداء الجنسي أثناء عملهن في الميدان.

النتيجة رقم 3.1 على المدى المتوسط
اشراك النساء في صفوف قوات حفظ السلام حسب طبيعة المهمة

النتيجة A.3.1
تقوم الجهات ذات الصلة بوضع هدف لإشراك النساء في قوات حفظ السلام.

النتيجة B.3.1
تقوم الجهات ذات الصلة بفتح أبواب التجنيد للعنصر النسائي في المشاركة في قوات حفظ السلام.

الأنشطة:
- إجراء دورات تدريبية متقدمة وورش عمل تقنية حول مساهمات المرأة في عمليات حفظ السلام وتستهدف الموظفين المسؤولين عن تعيين وتدريب ضباط حفظ السلام ومسؤولي قطاع الأمن.
- تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن في سياسة المساعدة الخارجية الوطنية.
- تنفذ الجهات المعنية بالدولة حملة توعية على المستوى الوطني لتعزيز الوعي بفوائد وأهمية مشاركة المرأة في حفظ السلام والقطاع الامني.
- تعريف الجمهور بالفرص المتاحة للمرأة في قطاع الأمن.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- الاتحاد النسائي العام.
- مكتب اتصال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي.

النتيجة رقم 3 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في قوات حفظ السلام وفي القطاعات الأمنية، وزيادة قدرة قوات حفظ السلام على حماية النساء من الاستغلال والاعتداء الجنسي أثناء عملهن في الميدان.

النتيجة رقم 3.2 على المدى المتوسط
استجابة الجهات ذات الصلة لاحتياجات وأولويات النساء الأمنية وإدراكهم لمساهمات المرأة في هذا المجال.

النتيجة 3.2.A
تعزيز وعي جميع ضباط الجيش والضباط في القطاع الأمني بشأن أهمية مشاركة المرأة في قطاع الأمن.

النتيجة B.3.2
التأكد من أن جميع ضباط الجيش والضباط القطاع الأمني على دراية تامة بالقضايا ذات الصلة بإدماج احتياجات المرأة وقادرون على الاستجابة لحوادث التحرش، والعنف بكافة أشكاله.

النتيجة C.3.2
ادماج احتياجات المرأة في برنامج تدريب القيادات العليا والخبراء.

الأنشطة:
- تنفيذ دورات تدريبية لضباط قطاع الأمن والجيش من جميع الرُتب:
  - حول قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325والقرارات اللاحقة.
  - التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بالتصدي للعنف بكل أشكاله.
  - كيفية تعزيز عدم التسامح على الإطلاق مع التمييز ضد المرأة والاستغلال الجنسي وسوء المعاملة.
- عقد ورش عمل إقليمية و / أو دولية لصانعي السياسات المشاركين في تطوير وتنفيذ سياسة حفظ السلام، بما في ذلك ممثلي دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- الاتحاد النسائي العام.

النتيجة رقم 3 على المدى الطويل
تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في قوات حفظ السلام وفي القطاعات الأمنية، وزيادة قدرة قوات حفظ السلام على حماية النساء من الاستغلال والاعتداء الجنسي أثناء عملهن في الميدان.

النتيجة رقم 3.3 على المدى المتوسط
تعزيز مهارات النساء في عمليات حفظ السلام والجيش من خلال التطوير المهني والتدريب.

النتيجة3.3.A
تعزيز مهارات النساء في عمليات حفظ السلام والجيش من خلال التطوير المهني والتدريب

الأنشطة:
- تنفيذ برامج تدريب لتسهيل إجراءات إرسال النساء في المهمات الدولية وتمكينهن من اجتياز اختبارات ما قبل الانضمام لعمليات قوات حفظ السلام.
- استمرار عقد الدورات التدريبية في مدرسة خولة بنت الأزور التي ترعاها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة والأمن والسلام في دولة الإمارات العربية المتحدة لضابطات حفظ السلام.
- بناء قدرات النساء المنتسبات بهدف المامهن للمشاركة في قوات حفظ السلام أو العمل في القطاع العسكري.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- الاتحاد النسائي العام.

النتيجة رقم 4 على المدى الطويل
تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في جهود منع التطرف العنيف والتعامل مع مختلف التحديات الجديدة ذات الصلة بالنساء، والسلام، والأمن

النتيجة رقم 4.1 على المدى المتوسط
ادماج احتياجات المرأة ضمن الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف ومكافحته

النتيجة 4.1. A
تضمين ادماج منظور النوع الاجتماعي في عمليات تخطيط سياسات منع التطرف العنيف ومكافحته على مستوى جميع الإدارات العليا.

النتيجة 4.1.B
تعزيز المؤسسات الحكومية المعنية لأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في منع التطرف العنيف ومكافحته.

النتيجة 4.1.C
تعزيز قدرات المرأة على القيادة في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته على المستوى الوطني والدولي.

الأنشطة:
- تعزيز مسألة التسامح مع الرسائل المضادة المراعية لاحتياجات المرأة:
- تحديد ومعالجة العلامات المبكرة للتطرف، والاستراتيجيات المراعية لإدماج احتياجات المرأة المتبعة للتعامل مع هذا التطرف.
- دعم النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته عبر تعيينهن كصانعات قرار في الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية، وتزويدهن بالتدريب اللازم.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة التسامح.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الداخلية.
- الاتحاد النسائي العام.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

النتيجة رقم 4 على المدى الطويل
تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في جهود منع التطرف العنيف والتعامل مع مختلف التحديات الجديدة ذات الصلة بالنساء، والسلام، والأمن

النتيجة رقم 4.2 على المدى المتوسط
ادماج احتياجات المرأة في عمليات تخطيط وتنفيذ منظومة الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات

النتيجة A.4.2
تعزيز ودعم الهيئات الرئيسية المشاركة في إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال لكي تصبح أكثر قدرة على الاستجابة للنوع الاجتماعي بما في ذلك التعامل مع العنف القائم بكافة أشكاله.

النتيجة B.4.2
زيادة عدد النساء العاملات في مجال إدارة الأزمات المدنية والعسكرية، وضمان تكافؤ فرص العمل المتاحة لهن.

النتيجة C.4.2
مراعاة ادماج احتياجات المرأة في مجال تدريبات وتمارين إدارة الأزمات، بما في ذلك التعامل مع الأوبئة.

الأنشطة:
- تأسس الوزارات ذات الصلة بالاستجابة لحالات الطوارئ وتخطيط إدارة الأزمات (بما في ذلك الاستجابة للأوبئة) جهة تنسيق للمرأة والسلام والأمن.
- يشجع كبار الموظفين ونقاط الاتصال المعنيين بالمرأة والسلام والأمن على ادراج التحليل إدماج احتياجات المرأة في التخطيط لعمليات إدارة الأزمات والبعثات في المنتديات الدولية.
- بناء قدرات موظفي الجهات المعنية وطواقم عمل إدارة الكوارث بهدف:
  - تحسين الانجازات المراعية لإدماج احتياجات المرأة.
  - فهم أفضل لاحتياجات وأولويات النساء والفتيات في حالات الطوارئ والسياقات الإنسانية.
  - عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسي.
- تنفيذ عمليات تقييم للقدرات والتعلّم من أجل إعداد حزمة تدريب أو خدمات تستهدف المستجيبين الأوائل وتتناول إجراءات التعامل مع الكوارث والأعمال الإنسانية المراعية للنوع الاجتماعي بما في ذلك كيفية الاستجابة للعنف القائم بمختلف أشكاله في سياق الطوارئ والسياق الإنساني.
- ضمان ادماج النوع الاجتماعي بنجاح في تنفيذ العمليات على جميع المستويات (الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية).
- إشراك وتدريب المزيد من النساء على جميع المستويات للعمل كأول مستجيبات، وتدريب النساء على الاستجابة للكوارث والعمل الإنساني.
- ضمان تكافؤ الفرص الوظيفية.

الجهات الفاعلة المشاركة
- وزارة الصحة.
- الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث.
- جميع الجهات المعنية (الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة.

الملحق 3: خطة الاتصال

1 الغرض من خطة الاتصال الراهنة

تحدد خطة الاتصال الخاصة بخطة العمل الوطنية الإماراتية استراتيجية الاتصالات والنهج المستخدم لرفع مستوى الوعي ودعم خطة العمل الوطنية الإماراتية فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

تهدف هذه الوثيقة إلى ضمان اتساق أهداف المراسلة والاتصال في جميع مراحل تنفيذ خطة العمل الوطنية الإماراتية، ويجب الرجوع إليها والتصرف بناءً عليها بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في تنفيذ خطة العمل الوطنية الإماراتية كأداة رئيسية لتحقيق النجاح الاستراتيجي لخطة العمل الوطنية الإماراتية.

تتضمن هذه الوثيقة العديد من أدوات المراسلة، مثل أهداف الاتصال الرئيسية، وتحليل الجمهور، وأساليب المشاركة التي يتعين مراعاتها خلال مرحلة تنفيذ خطة العمل الوطنية الإماراتية.

2 المقدمة

تؤمن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بأن النساء والفتيات - بوصفهن كعوامل قوية لتحقيق التغيير - لديهن القدرة على تغيير المجتمعات، وبالتالي فهن ملتزمات بتعزيز دور جميع النساء في صنع القرار.

ومن خلال اعتماد خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن بشأن النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، تعمل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على تنفيذ الأهداف التالية:

- تحقيق الاستجابة لاحتياجات المرأة في السياسات الخارجية وخصوصا تلك المتعلقة بالمساعدات الإنسانية للنساء والفتيات
- تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في الوقاية من النزاعات وفي زيادة مشاركتها في أنشطة بناء السلام.
- تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في قوات حفظ السلام وفي القطاعات الأمنية، وزيادة قدرة قوات حفظ السلام على حماية النساء من الاستغلال والاعتداء الجنسي أثناء عملهن في الميدان.
- تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في جهود منع التطرف العنيف والتعامل مع مختلف التحديات الجديدة ذات الصلة بالنساء، والسلام، والأمن.
- تتطلب خطة العمل الوطنية الإماراتية خطة اتصال استراتيجية لضمان نجاح الأنشطة والمبادرات المدرجة في تصميم الخطة.

ستواصل حكومة الإمارات العربية المتحدة دعم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال بياناتها في المحافل الدولية ومن خلال تشجيع الدول الأخرى على تطوير خطط عملها الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. من خلال الشراكات المتعددة الأطراف على المستوى الدبلوماسي، وكذلك على المستوى الإقليمي مع الشركاء الأمنيين للتعرف على التطوير المهني والتزامات التوظيف التي تهدف إلى ضمان التمثيل المتكافئ والرؤى من النساء عبر عملية صنع القرار.

ستعمل حكومة الإمارات العربية المتحدة على تطوير وتنفيذ حملات رسائل مختلفة لتشجيع دعم أهداف خطة العمل الوطنية الإماراتية وتحقيق أهداف بناء القدرات التكتيكية. وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والموظفات في حكومة الإمارات العربية المتحدة للتعرف على التزامات التطوير المهني والتوظيف التي تهدف إلى ضمان التمثيل المتكافئ وتوضيح الرؤى من النساء خلال عملية صنع القرار.

3 أهداف التواصل

تحدد هذه الوثيقة ثلاثة أهداف اتصال رئيسية لضمان التنفيذ الناجح لخطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مجهزة لإعلام المجتمع على نطاق واسع بمبادئ أجندة المرأة والأمن والسلام، وكيفية معالجة خطة العمل الوطنية لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه هذه القضية.
- يفهم المسؤولون في حكومة الإمارات العربية المتحدة مبادئ أجندة المرأة والأمن والسلام، ويتمتع المشاركون في تنفيذ خطة العمل الوطنية بالمستوى اللازم من الوعي بالقدرات بشأن أدوارهم.
- الجمهور الرئيسي في المجتمع وداخل الحكومة يفهم ويدعم خطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

4 تحليل الجمهور المستهدف

في حين أن المستفيدين الأساسيين من خطة العمل الوطنية الإماراتية هم من النساء، فإن العديد من الجهات الفاعلة ستكون جزءًا من حملات الرسائل وستكون متلقية لها. وتشمل هذه الجهات الفاعلة الوكالات الدولية والمنظمات الدولية الشريكة الأخرى، فضلًا عن المؤسسات والمجتمعات الوطنية بما في ذلك حكومة الإمارات العربية المتحدة نفسها، وقادة المجتمع والشركات، ومواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتطلب كل من هؤلاء الجماهير استراتيجيات رسائل فريدة تستند إلى وعيهم السابق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والمشاركة في تصميم خطة العمل الوطنية الإماراتية، لضمان استراتيجية تواصل ناجحة لكل من هؤلاء الجماهير، من المهم استكشاف خلفيتهم ووعيهم الحالي بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وخطة العمل الوطنية الإماراتية لتحديد أفضل أساليب الاتصال خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية.

على الصعيد الدولي:

من المرجح أن يكون لدى الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة أصحاب المصلحة الدوليون المعنيون بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن- هؤلاء الفاعلين- فهماً أساسياً لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وخطط العمل الوطنية. قد تتضمن حملات المراسلة وتكتيكات الاتصال لهذه الجهات الفاعلة معلومات تقنية على مستوى السياسة حول خطة العمل الوطنية الإماراتية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المهم مواءمة رسائل دولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج العمل الوطني مع المعايير الدولية التي يستخدمها أصحاب المصلحة الآخرين في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. بصفتها داعماً صريحًا لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن على المستوى الدولي، تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بفرصة فريدة لمواصلة تطوير القضية على نطاق واسع، واستكشاف كيف يمكن دمج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بشكل أكبر في القضايا الأمنية - بما في ذلك التركيز على مكافحة ومنع التطرف العنيف في خطة العمل الوطنية الإماراتية - وقيادة رؤى فريدة من نوعها حول المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية.

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

تضم حكومة الإمارات العربية المتحدة مجموعات فرعية متعددة تتطلب أساليب اتصال فريدة. قد يفهم جزء من حكومة الإمارات العربية المتحدة الذي شارك في تصميم خطة العمل الوطنية الإماراتية جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وكيف تشارك وزاراتهم في تنفيذ الخطة، ولكن لن يكون لدى جميع الوزارات أو المسؤولين الحكوميين هذا الوعي المسبق. مع تحرك حكومة الإمارات العربية المتحدة نحو تنفيذ الخطة، ستتطلب الأنشطة المختلفة المدرجة في خطة العمل الوطنية هذا الوعي حيث يتم تصميم الرسائل. تتضمن أهداف الاتصال الموضحة في أنشطة خطة العمل الوطنية الإماراتية ما يلي:

- توصيل مبادئ جدول أعمال والتزامات المرأة والسلام والأمن كجزء من خطة العمل الوطنية الإماراتية للحكومة.
- إجراء دورات تدريبية فنية للمسؤولين والإدارات من الحكومات المدرجة في خطة العمل الوطنية حول مختلف الموضوعات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
- رسائل التوظيف والتطوير المهني التي تستهدف النساء لزيادة مشاركتهن في صنع القرار داخل الحكومة وتعزيز دورهن في قضايا السلام والأمن.

مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة:

يجب أن يشمل إيصال أهداف خطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى المجتمع على نطاق واسع، ولكن مع التركيز المستمر على المرأة، حملات تزيد من التواصل والوعي بشأن اعتماد خطة العمل الوطنية. في حين أن بعض الأنشطة قد تتطلب رسائل فنية، مثل حملات التوظيف للنساء اللواتي لم يعملن بالفعل في الحكومة، يجب أن تتجنب الرسائل التفاصيل على مستوى السياسة وأن تسلط الضوء بدلًا من ذلك على الالتزامات على النطاق الأوسع التي يمكن أن يفهمها الجمهور الذي ليس لديه خلفية عن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

3.الرسائل الرئيسية

ستتطلب استراتيجية الاتصال لخطة العمل الوطنية الإماراتية العديد من الحملات والمشاركة طوال فترة تنفيذها. يوجد أدناه مستويان من المحتوى يمكن الرجوع إليهما لتشكيل أدوات المراسلة الضرورية.

يركز المستوى الأول على الجمهور الذي قد لا يكون لديه خلفية عن القضايا المتعلقة بخطة العمل الوطنية، ويستخدم اللغة للتعريف بها وترسيخها في المبادئ الأساسية للعمل. يستهدف هذا المحتوى عامة الجماهير وأولئك الذين لا يشاركون عادةً في المحادثات السياسية.

يركز المستوى الثاني على الجمهور الذي قد يكون على دراية بالبيئات السياسية، ولكن ليس على علم بماهية خطة العمل الوطنية أو كيف تؤثر على قرارات الحكومة. يستهدف هذا المحتوى المجتمع المطلع أو المسؤولين الحكوميين.

المستوى الأول: ما هي خطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وماذا تفعل؟

(جمهور ذو معلومات منخفضة المستوى)

من خلال اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الإماراتية ((NAPبشأن القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تعمل حكومة الإمارات العربية المتحدة على إضفاء الطابع الرسمي على التزامها بتعزيز دور المرأة في جميع عمليات صنع القرار.

يقر القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن إشراك المرأة في صنع القرار يساعد على خلق وإدامة السلام والاستقرار للجميع، ويحث الدول الأعضاء على ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار، ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة، وحماية المرأة. على جميع المستويات، وأن تعترف الحكومات بجهود التعافي وإعادة الإعمار في حالات النزاع.

توضح خطط العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325 التزام الحكومة وأولوياتها فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. تحدد خطط العمل الوطنية الأنشطة المحددة التي تساهم بها الوزارات والوكالات والمؤسسات في تحقيق التغيير، وتوفر أدوات للتنفيذ الناجح مثل خطط التشغيل.

تم تصميم خطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جهات عدة، وتشمل أجزاء مختلفة من الحكومة بما في ذلك وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الدفاع، والاتحاد النسائي العام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، ووزارة الثقافة والشباب، ووزارة الصحة والمجلس الوطني للإعلام وغيرها.

المستوي الثاني: ما هي الالتزامات التي تعهدت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة العمل الوطنية؟

(جمهور ذو معلومات متوسطة المستوى)

تتضمن خطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة أهدافًا متعددة طويلة ومتوسطة الأجل تهدف إلى النهوض بدور المرأة في عملية صنع القرار.

ضمن وزارة الخارجية والتعاون الدولي، تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة التزاماتها بالمساعدات الخارجية لتعزيز كيفية تلبية الاحتياجات من المساعدات الإنسانية التي تستهدف النساء والفتيات. يتم تحقيق ذلك من خلال زيادة الوعي بمبادئ المرأة والسلام والأمن عبر الإدارات الحكومية ذات الصلة بالدبلوماسية، وزيادة مشاركة المرأة عبر الحكومة وفي مواقع صنع القرار.

داخل وزارة الدفاع، تعترف دولة الإمارات العربية المتحدة بالمشاركة الهادفة للمرأة عبر أهداف حل النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام. يتم تحقيق ذلك من خلال دمج مبادئ المرأة والسلام والأمن في الإدارات الحكومية ذات الصلة، ومن خلال بناء القدرات بشأن الدور الهادف للمرأة ضمن ضباط قطاع الأمن وأصحاب المصلحة المعنيين، والاستمرار في قيادة التدريب الفني في منطقة الخليج العربي لضباط قطاع الأمن، وزيادة مشاركة المرأة في هذا المجال.

تعد خطة العمل الوطنية الإماراتية من بين أولى الخطط التي تركز على المشاركة الهادفة للمرأة في منع التطرف العنيف وغيره من تحديات المرأة والسلام والأمن الناشئة. تدمج خطة العمل الوطنية احتياجات المرأة في تخطيط السياسات لمنع ومكافحة التطرف العنيف، وتوسع هذا النهج في الاستجابة لحالات الطوارئ وتخطيط إدارة الأزمات. مع تطور استجابات كوفيد-19 لمواجهة الطبيعة المعقدة لهذا التهديد الأمني، تضع خطة العمل الوطنية الإماراتية الأساس لضمان تلبية احتياجات المرأة عبر التخطيط.

6. نهج الاتصال والحملات

ستتطلب استراتيجية الاتصال الناجحة في جميع مراحل تنفيذ خطة العمل الوطنية الإماراتية مناهج وحملات مختلفة، كل منها مصمم بشكل فريد للتواصل من ناحية المحتوى والجمهور.

تقترح أساليب الاتصال أدناه أدوات المراسلة المستخدمة بشكل متكرر وكيف يمكن تكييفها في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة:

- **وثائق التعريف بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن:** سيحتاج المسؤولون في حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى تدريب تأسيسي على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وعناصر السياسة المدرجة في خطة العمل الوطنية الإماراتية. في حين أن المسؤولين المعنيين مباشرة بتنفيذ خطة العمل الوطنية سوف يتلقون تدريبات فنية وورش عمل لبناء القدرات، إلا أنه يجب أن يكون لدى الحكومة بأكملها أداة للرجوع إلى المبادئ الأساسية للقضية.

يجب أن تجيب هذه المستندات على أسئلة مثل، ما هو جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟ ما هي التزامات دولة الإمارات الحالية تجاه جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟ كيف يبدو دمج احتياجات المرأة في سياسة حكومة الإمارات، ولماذا هو مهم؟

- **منهج التدريب على القدرات للمسؤولين الحكوميين**: يركز بشكل أساسي على وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الدفاع والهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث في حالات الطوارئ، وقد تم تضمين سلسلة من ورش العمل الخاصة ببناء القدرات وتطوير المناهج الدراسية حول مبادئ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في خطة العمل الوطنية الإماراتية. سيتطلب ذلك تطوير المناهج والمواد التعليمية بما في ذلك العروض التقديمية وأوراق العمل والنماذج وغير ذلك.
- **رسائل التطوير المهني الداخلي للمسؤولات الحكوميات**: يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الفرص المتاحة للمسؤولات الحكوميات في مختلف الوزارات للحصول على فرص للتطوير المهني للنهوض بحياتهن المهنية وزيادة مشاركتهن في عملية صنع القرار. قد تتطلب هذه الحملات مواد مختلفة مثل اللغة التي تشرح التزامات الحكومة بتطويرهن، والعروض التقديمية، والحملات المرئية الأخرى، بالإضافة إلى قوائم البريد الإلكتروني أو الرسائل البريدية أو خيارات الرسائل الإخبارية، وغيرها.
- **حملات الخدمة العامة حول أهمية المرأة في صنع القرار**: وفقًا لهدف الاتصال المتمثل في بناء دعم واسع لخطة العمل الوطنية الإماراتية من جميع فئات المجتمع، هناك العديد من الأساليب لمشاركة مبادئ دولة الإمارات العربية المتحدة مع المجتمع ككل. يمكن أن يشمل ذلك الحملات الإذاعية، وحملات وسائل التواصل الاجتماعي من الوكالات الحكومية، والحملات الخاصة بقضية معينة من وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الدفاع.
- **حملات الخدمة العامة حول تجنيد النساء في قطاع الأمن**: واحدة من أكثر حملات المراسلة العامة والخارجية المضمنة في خطة العمل الوطنية الإماراتية هي توظيف النساء في قطاع الأمن على جميع المستويات. سيركز جزء من هذا العمل على رفع مستوى ضابطات الأمن الحاليات إلى مناصب أعلى، بالإضافة إلى إدخال النساء في المهن المبكرة إلى الميدان.